



صدر عن حزب حرّاس الأرض – حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

إذا كان كل هذا الغليان السياسي الحاصل في البلاد، والإحتقان الشعبي في الساحات المقابلة، وتنغير الحالات، وإغتيال الشخصيات، وتعطيل المؤسسات العامة والخاصة، سببه المحكمة الدولية على ما يبدو، فعلى المجتمع الدولي الحرّيص على مساعدة لبنان ان يسارع في إقرار هذه المحكمة تحت الفصل السابع من دون إبطاء، ومن دون الرجوع إلى المؤسسات الدستورية اللبنانية؛ أولاً، لأنه يعلم تمام العلم ان هذه المؤسسات ليست معطلة فحسب بل أيضاً متحاربة في ما بينها وبالتالي لا يرجى منها أي أمل في إقرار أي مشروع وبالاخص مشروع المحكمة الذي يشكل نقطة الخلاف الأولى بين الفرقاء المتخاصمين. ثانياً، لأن أي تأخير في إقرار المحكمة يعني التأخير في حلحلة الأزمة وبالتالي المزيد من التعفن السياسي، والشلل الاقتصادي، والتدور الأمني وتعريف المواطنين الأبرياء إلى القتل المجاني والعنواني على غرار ما جرى في عين علّق. ثالثاً، لأن هذه المحكمة هي الوحيدة القادرة على كشف القناع عن المجرمين وردعهم وإنقاذ البلاد من هذا المسلسل الإرهابي المرريع الذي يهدّد بتجيير لبنان مقدمة لتجيير بلدان المنطقة بأسرها.

اما التشكيك في نزاهة المحكمة الدولية فهو كلام سخيف ويدعو إلى السخرية، والقصد منه تضليل الناس والتشویش على الحقيقة، لأن آخر مواطن يعلم ان القضاء في الدول الرّاقية هو فوق السياسة والسياسيين، ولا مجال لإخضاعه لعمليات التسييس والتسييس كما هو الحال في الدول المختلفة، اللهم إلا إذا كان المشككون ضالعين في الجرائم ويحاولون بشتى الطرق والأساليب عرقلة إنشاء هذه المحكمة للتخلص من المسؤولية.

إذا الحل بالضغط على مجلس الأمن لإقرار المحكمة الدولية تحت الفصل السابع اليوم قبل غدٍ، وإلا فالأزمة ستبقى مغلقة على الحلّ ومفتوحة على الفتنة، والمسلسل الدموي إلى تصاعد، والسباق الهستيري نحو الإنتحار جار على قدم وساق... وكل هذه المهاشرات والعنترات والخطابات النارية، وعبارات التذيد والذنب فوق رؤوس الضحايا لا تقيم ميّت، ولا تردع مجرم، ولا تنهي أزمة.

لبيك لبنان

أبو أرز
في ١٦ شباط ٢٠٠٧